تحرك عاجل

احتجاز امرأة عابرة جنسيًا بسجن للرجال

مَلَك الكاشف مدافعة عن حقوق الإنسان عابرة جنسيًا تبلغ من العمر 19 عامًا، وتُحتجز تعسفيًا بسجن طره "عنبر الزراعة" للرجال؛ حيث اعتقلها ضباط جهاز الأمن الوطني في 6 مارس/آذار 2019 بمحل إقامة أسرتها في الجيزة. ويأتي ذلك ضمن حملة اعتقالات واسعة شُنت عقب وقوع حادث حريق في محطة القطار الرئيسية بالقاهرة في 27 فبراير/شباط 2019، مما أسفر عن مقتل 25 شخصًا. وتواجه مَلَك تهمتين ملفقتين، وهما: "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها" و"استخدام حساب على فيسبوك للإخلال بالنظام العام". وفي 10 مارس/آذار 2019، أخضعتها السلطات لفحص شرجي بالإكراه بأحد المستشفيات الحكومية، حيث تعرضت أيضًا لضروب أخرى من الاعتداء الجنسي.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام المستشار نبيل صادق

مكتب النائب العام،

دار القضاء العالي، وسط البلد

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: 4716 2577 202+

السيد المستشار،

تحية طيبة وبعد ...

***مَلَك الكاشف** مدافعة عن حقوق الإنسان عابرة جنسيًا تبلغ من العمر 19 عامًا، ويجري احتجازها في الوقت الراهن قيد الحبس الانفرادي بسجن طره "عنبر الزراعة" للرجال. ففي 6 مارس/آذار 2019،*

اختطفها ضباط جهاز الأمن الوطني من محل إقامة أسرتها بالجيزة، على خلفية منشورات على شبكة الإنترنت دعت فيها إلى تنظيم مظاهرات احتجاجية، في أعقاب حادث حريق وقع في محطة قطار رمسيس بالقاهرة في 27 فبراير/شباط 2019. ومدت نيابة أمن الدولة العليا في 2 إبريل/نيسان 2019، فترة حبسها لمدة 15 يومًا للمرة الثالثة؛ إذ تواجه مَلَك تهمتين ملفقتين، هما: "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها" و"استخدام حساب على فيسبوك للإخلال بالنظام العام"" في قضية رقم 1739 لعام 2018. كما قد اعتُقلت إلى جانب ما لا يقل عن 35 شخصًا آخرين.

ووفقًا لما ذكره محاميها، خضعت مَلَك في 10 مارس/آذار 2019 لفحص شرجي بالإكراه بأحد المستشفيات الحكومية، حيثما تعرضت أيضًا لضروب أخرى من الاعتداء الجنسي على أيدي أفراد الطاقم الطبي بالمستشفى. وتمثل هذه الأعمال أحد صنوف التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي تنتهك "اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لحقوق الإنسان"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"؛ إذ تمثل مصر دولة طرف في المعاهدات الثلاث. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق البالغ من أن استمرار احتجاز مَلَك داخل سجنٍ للرجال يجعلها عُرضة للمزيد من المضايقة والاعتداء الجنسي والاغتصاب من جانب السلطات المُنفذة لاعتقالها، والنزلاء الآخرين معها.

لذا نحثكم على أن تُسقطوا كلتا التهمتين الموجهتين بحق مَلَك الكاشف، وأن تُفرجوا عنها على الفور دون قيد أو شرط، حيث أنها سجينة للرأي اعتُقلت لمجرد ممارستها السلمية لحقيها في حرية التعبير والتجمع. ونحثكم أيضًا على أن تعملوا، ريثما يُفرج عنها، على أن تُوفَر لها الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومن بين ذلك العنف الجنسي، ونحثكم كذلك على أن تتماشى ظروف احتجازها مع المعايير الدولية. كما ندعوكم أيضًا إلى أن تضعوا حدًا للفحوصات الطبية التي تهدف لتحديد ما إذا كان المشتبه به مارس الجنس الشرجي، إذ مثل هذه الفحوصات يرقى إلى التعذيب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

داهم ضباط جهاز الأمن الوطني في الساعات الأولى من يوم 6 مارس/آذار 2019 محل إقامة أسرة مَلَك بالجيزة واختطفوها، بعدما دعت على وسائل التواصل الاجتماعي إلى تنظيم مظاهرات احتجاجية عقب حادث ارتطام قطار بالقاهرة، وقع في 27 فبراير/شباط 2019 وأودى بحياة 25 شخصًا؛ واقتادتها السلطات بعد ذلك إلى مكان مجهول. وفي 7 مارس/آذار 2019، مَثُلت أمام نيابة أمن الدولة العليا دون محامٍ يترافع عنها، وأُصدر أمر باحتجازها لمدة 15 يومًا. وتعرضت مَلَك لفحص شرجي بالإكراه بأحد المستشفيات الحكومية بناءً على أمرٍ من النيابة. ووفقًا لما ذكره أحد محاميها، تعرضت أيضًا لضروب أُخرى من الاعتداء الجنسي، والمضايقة، على أيدي أفراد الطاقم الطبي.

ولم يتمكن محامو مَلَك من العثور عليها قبل 10 مارس/آذار 2019، حين تأكدوا من احتجازها قيد الحبس الانفرادي بقسم شرطة الهرم في القاهرة. وقدم محاموها بلاغات لمكتب النائب العام ووزارة الداخلية يوم اعتقالها، مُخطرين إياهما أن مَلَك تحمل وثائق طبية من مستشفى الحسين الجامعي تُفيد بأنها كانت تخضع لعملية جراحية لتأكيد النوع الاجتماعي؛ إلا أن على الرغم من ذلك، زُج بها في مرفق لاحتجاز الذكور، نظرًا لأن أوراقها الرسمية، متضمنة بطاقة الرقم القومي، تُعرفها كـ"ذكر". وفي 19 مارس/آذار 2019، أصدر وكيل النيابة أمرًا بتجديد حبسها لمدة 15 يومًا، كما أمر بنقلها إلى سجن طره "عنبر الزراعة"، وهو مرفق لاحتجاز السجناء الذكور. ويجري اعتقال مَلَك تعسفيًا على ذمة تهمتين ملفقتين بـ"مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها" و"استخدام حساب على فيسبوك للإخلال بالنظام العام" في القضية رقم 1739 لعام 2018. وذكر أحد محاميها أن القضية تتضمن ما لا يقل عن 35 شخصًا آخرين اعتُقلوا على خلفية دعوات لتنظيم مظاهرات احتجاجية أو المشاركة فيها عقب حادث ارتطام القطار المميت.

إن مَلَك مدافعة عن حقوق الإنسان، عُرفت بصراحتها فيما يتعلق بحقوق مجتمع الميم في مصر، حيث اشتهرت في 2017 بتوثيقها علنًا عملية تحولها الجنسي على وسائل التواصل الاجتماعي. وتحدثت مَلَك صراحةً في مقابلة مع شبكة موقع إرم نيوز الإخبارية، التي يقع مقرها بأبو ظبي، في سبتمبر/أيلول 2018 عن محاولتها للانتحار، إذ ألقت بنفسها من شرفة بالطابق الخامس، وأُصيب ذراعها وحوضها إصابات خطيرة على إثر ذلك. كما سردت كيف كابدت المشقة في الحصول على الرعاية الطبية داخل المستشفيات الحكومية، حيث تقول إنها تعرضت لتهديدات العاملين هناك بالاعتقال، وكانت مَلَك لا تزال

تتلقى العلاج لإصاباتها، حين اعتُقلت. ومن ثم، فإنها في حاجة للرعاية الطبية المتواصلة، حيث يجري احتجازها في الوقت الراهن قيد الحبس الانفرادي *بسجن طره "عنبر الزراعة" للرجال*. كما أنها تعاني من مرض السكري وتتطلب حالتها جرعة يومية من الإنسولين.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق من أن احتجاز مَلَك بسجن للذكور قد يعرضها لمجموعة كبيرة من الانتهاكات الخطيرة على أيدي السلطات المُنفذة للاعتقال والنزلاء المحتجزين معها، وذلك يتضمن احتمالية تعرضها للمضايقة والاعتداء الجنسي والاغتصاب. ولا يمنع القانون في مصر الممارسة الجنسية بين شخصين من نفس الجنس، ولا العمليات الجراحية التي تؤكد النوع الاجتماعي؛ بيد أن السلطات المصرية شنت في الأعوام الأخيرة حملة مروعة تستهدف أفراد مجتمع الميم، ونفذت العشرات من عمليات الاعتقال والفحوص الشرجية القسرية، مستخدمة قوانين "ممارسة الفجور"، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 21 مايو/أيار 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: مَلَك الكاشف (صيغ المؤنث)